أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء
03/11/2026
العدد: 308

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

اوروبا تشتعل.. ولكن أين البديل المنقذ؟

احمد عبد الستار



بلغ السيلُ الزُبى بجماهير أوروبا من عمال ومزارعين وحرفيين وموظفين ومتقاعدين وطلبة.. بلغ بهم سيل مهندسي النفوذ والمال وسادة الأسهم، والسندات، والمصانع، وخوارزميات الإبادة الجماعية والمجاعات، آكام الأرض ومرتفعاتها، وهذا يعني أنه غمر كل شيء ولم يعد هناك متسع ولم يعد لدى الجماهير قدرة أو طاقة إضافية لتحمل المزيد.

إنها الأزمة الاقتصادية الدورية للنظام الرأسمالي التي يتلخص تكرار حدوثها دائما بحصول اختلالات اقتصادية حادة، وفي ابسط تجلي لها يظهر في تضخم اسعار السلع والخدمات وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، أي تجتاح المجتمع موجة من شد الأحزمة على البطون الخاوية، وفرض سياسة تقليص النفقات أي تقشف يدفع ثمنه المحرومون. إن الأزمة الدورية لابد إن تحصل فهي كمتلازمة فاراداي وقوانين ماكسويل للكهرومغناطيسية حيث لا توجد كهرباء متحركة بدون مغناطيسية، ولا توجد رأسمالية بلا أزمة اقتصادية. وكثير من الأحيان تظهر مع سبب مصاحب وكأنه باعث خارجي لها مثلما ظهرت في أمريكا مع ما سمي حينها (أزمة الرهن العقاري عام 2008) وتظهر الآن مع الحرب في أوكرانيا وانفاق الأنظمة الغربية مئات المليارات لإدامة زخم هذه الحرب التي لا ناقة للجماهير الأوروبية فيها ولا جمل، جوعوا الملايين وأجبروهم على تقليل الإنفاق على ضروريات الحياة من أجل استنزاف روسيا وإجبارها على التراجع وخسارة الحرب، ولكن النتائج جاءت بما لا يشتهي الحوت الأوروبي النهم.

لقد انفجرت الجماهير الأوربية لتكسر سلاسل القيود الموضوعة على اكتافها وأعناقها، بكل ما تملك من طاقة انفجارية في فرنسا بالأخص، وايطاليا، وبلجيكا، واسبانيا، والبرتغال، وألبانيا، وشوارع ألمانيا وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية مشحونة وتنذر بالصواعق. وليس اليوم تقاتل أوروبا وتخوض حرباً لا تخدم سوى نخبها المتخمة، فمنذ سبعينيات القرن التاسع عشر وفي النداء الشهير الذي كتبه كارل ماركس باسم (الحرب الأهلية في فرنسا) والذي جاء فيه:" إلى عمال جميع الأمم: "مرة أخرى، و بحجة التوازن الأوروبي و الشرف القومي، يتعرض السلام العام للخطر بسبب الطموح السياسي.

أيها العمال الفرنسيون و الألمان و الإسبان! لنوحد أصواتنا في صرخة مشتركة واحدة استنكارا للحرب!.. فالحرب من أجل التفوق أو الحرب لمصلحة أسرة مالكة لا يمكن أن تكون، في نظر العمال، إلا جنونا مجرما. ونحن الذين نريد السلام و العمل و الحرية، نحن نحتج بصوت عال على نداءات تدعو للحرب يصدرها هؤلاء الذين يستطيعون أن يعفوا أنفسهم من "ضريبة الدم" و الذين تكون الكارثة العامة بالسبة لهم مصدرا لمضاربة جديدة!.. أيها الأخوة في ألمانيا! إن العاقبة الوحيدة من العداوة بيننا هي انتصار الاستبداد انتصارا تاما على جانبي الراين... أيها العمال في جميع البلدان! مهما تكن نتائج جهودنا المشتركة في الوقت الحاضر، فإننا، نحن، أعضاء جمعية الشغيلة الأممية، الذين لا نعترف بأية حدود تفصل بين الدول، نبعث لكم، كعهد على تضامننا الذي لا تنفصم عراه، بتمنيات عمال فرنسا الطيبة و بتحياتهم" ولكن الباعث على الأسى، هو أن هذه الاحتجاجات العنيفة والمستمرة التي تقودها الجماهير الأوروبية غالباً ما تظل عفوية، وتفتقر تاريخياً إلى قيادة عمالية أو تنظيم شيوعي حقيقي موجه، إن مآل هذه الاحتجاجات والانتفاضات هو الخفوت والاستقرار في نهاية المطاف، وتخسر مطالبها أو الجزء الجوهري من مطالبها.

الهدف الأساسي عند كارل ماركس مؤسس الشيوعية العظيم ليس مجرد نقل السلطة السياسية أو استبدال طبقة حاكمة بأخرى مثل استبدال برجوازية بأخرى، بل هو الإطاحة بالبنية الطبقية نفسها وتغيير علاقات الإنتاج. أي ماركسي قد أطلع على النظرية الشيوعية من مؤسسيها من ماركس وانجلس ولينين، يدرك تمام الإدراك إن العفوية وحدها لا تكفي لإسقاط نظام قائم منذ قرون ومنظم مثلما هي عليه الأنظمة الأوروبية الشائخة. ماركس في كل كتاباته وكذلك انجلس لم يذكرا أو يعولا على الأبطال الفرديين أو على الشاعرية الحالمة، بل على الحركة الواقعية المنظمة تنظيماً سياساً منضبطاً للعمال لقيادة السخط الجماهيري لإسقاط الرأسمالية. ومن بعدهما استبعد فلاديمير لينين الرومانسية الثورية القائمة على العاطفة والمثالية، فقد رأى أن نجاح الثورة لا يتأسس على الأحلام أو الاندفاع الشعبي العفوي، بل يرتكز بالدرجة الأولى على التنظيم الحديدي لحزب الطليعة، والتحليل الملموس للواقع المادي، والتخطيط العلمي والعمل المنضبط.

شرح لينين في عدد من كتبه ومقالاته فكرة أن الجماهير الثائرة تمتلك العفوية والسخط ضد الظلم الطبقي، الحزب الثوري هو الأداة التي تحوّل هذا الغضب العفوي إلى حركة سياسية منظمة وذات أهداف واضحة. وأين هذا الحزب الآن في أوروبا ؟ الذي يأخذ بيد الجماهير الطلابية وشرائح المجتمع الساخطة تحت قيادة عمالية لإطلاق رصاصة الرحمة على هذ النظام الذي طال احتضاره؟

تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
مظاهرات الشباب في ألمانيا تستحق الدعم!

استجابة لدعوة عدد من المنظمات الشبابية والطلابية العروفة باسم جيل الشباب او الجيل زد، من المقرر تنظيم مظاهرة وطنية يوم السبت المصادف 31 من هذا الشهر، في 32 مدينة وبلدة ألمانية.

هذه الاحتجاجات هي بشكل أساسي ضد النظام الطبقي الذي أوقع المجتمع في الأزمات والمصاعب والفقر وتخفيض الخدمات العامة.

وتشمل المطالب الرئيسية لهذه المظاهرات ما يلي: إصلاح النظام التعليمي، تحسين نظام التعليم والمدارس، مواجهة أزمة تكاليف المعيشة، وضع سقف لتكاليف المعيشة ووقف التخفيضات في التأمينات الاجتماعية والصحية، ميزانيات من أجل الحياة وليس من أجل الحرب، تخصيص الميزانيات المالية للخدمات الاجتماعية والصحية، وليس للجيش والتسلح والاستعدادات الحربية وفرض الخدمة العسكرية الالزامية.

وكما ورد على الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمي الاحتجاجات، يطالب هؤلاء الطلاب والشباب بتحسين حياة المجتمع، وحماية التأمين والحقوق الاجتماعية والصحية، وإبقاء المجتمع بعيداً عن الحرب والدمار. في المقابل، تهدد حكومة ميرز البرجوازية يومياً وبصراحة ووقاحة بإجراء المزيد من التخفيضات في التأمين الاجتماعي.

نحن في تنظيم المانيا للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني ندعو جميع محبي الحرية والأكراد المقيمين في ألمانيا إلى دعم هذه المظاهرات بحرارة والمشاركة فيها بنشاط.

بصفتكم أشخاصًا من كردستان يعيشون في الخارج، فأنتم جزء من المجتمع الألماني؛ وأي دعوة لاستبعادكم وتهميشكم عن النضال الاجتماعي والسياسي لن تؤدي إلا إلى مزيد من فرض التمييز وتعزيز صوت اليمين وإقصاؤكم من قلب المجتمع.

كيف خذل القضاء العراقي الأمهات؟
المدونة الجعفرية، الدولة الطائفية، والسلطة الأبوية: حين يصبح القانون أداة لقمع النساء

نادية محمود



في ندوة عن المدونة الجعفرية، سُئل قاضيان عن التحديات التي واجهتهم اثناء تطبيق المدونة الجعفرية، أجاب أحدهما بأن "ليس هنالك اية تحديات، فالقضاء لديه قانون ليطبقه". انتهى الامر، كان الجواب مختصراً، لكنه كشف أكثر مما أراد صاحبه. فالقاضي هنا يتحدث كما لو أن القانون حقيقة طبيعية، لا نتاجاً سياسياً واجتماعياً؛ كما لو أن النصوص وُجدت قبل المجتمع، وأن البشر خُلقوا لكي ينحنوا أمامها، لا أن يضعوا قوانينهم لتنظيم حياتهم وحماية حقوقهم.

لكن القانون ليس مقدساً. وليس محايداً. وليس خارج التاريخ. القانون هو أحد أشكال تنظيم السلطة في المجتمع. وحين تكون السلطة الاجتماعية قائمة على إخضاع النساء، وحين تتولى الأحزاب الدينية إدارة الدولة، يصبح القانون أداة لإعادة إنتاج هذا الإخضاع، وتقديمه في صورة شرعية ومقبولة ومباركة. السؤال، إذن، ليس ما إذا كان القاضي يطبق القانون. السؤال هو: من وضع هذا القانون؟ أي مصالح يخدم؟ ومن يدفع ثمنه؟

إن عبارة "أنا أطبق القانون" لا تعفي القضاء من المسؤولية السياسية والأخلاقية. فالجلاد أيضاً قد يقول إنه ينفذ الأوامر. والبيروقراطي قد يقول إنه يلتزم بالتعليمات. لكن تطبيق الظلم لا يحوّله إلى عدالة، ولا يمنح منفذه براءة أخلاقية. فليست المدونة الجعفرية مجرد نص ينظم الزواج والطلاق والحضانة. إنها جزء من مشروع سياسي أوسع: مشروع إخضاع المجتمع لسلطة المؤسسات الدينية، وإعادة إنتاج العلاقات الأبوية تحت غطاء الهوية والمذهب والتقاليد.

الأحزاب الإسلامية لا تكتفي بالسيطرة على الوزارات والبرلمان والموارد العامة. إنها تريد أن تصل سلطة الدولة إلى أكثر المساحات خصوصية: جسد المرأة، زواجها، طلاقها، علاقتها بأطفالها، وحقها في تقرير حياتها. هنا تتجلى طبيعة الدولة الطائفية: دولة لا تكتفي بإدارة المجتمع، بل تسعى إلى تشكيله وفق نموذج أيديولوجي محدد. وهي لا ترى النساء أفراداً مستقلات، بل عناصر في مؤسسة الأسرة التي ينبغي أن تبقى خاضعة لسلطة الرجل. إنها تريد امرأة يمكن تنظيم حياتها عبر النصوص، وضبط خياراتها عبر القضاء، وإخضاعها عبر الخوف من فقدان أطفالها. وما يسمى "حماية الأسرة" يصبح، في كثير من الأحيان، اسماً مهذباً لحماية سلطة الرجل داخل الأسرة.

الأب ليس مالكاً، والطفل ليس غنيمة

تروي أمهات أنهن واجهن قرارات قضائية أثارت مخاوفهن بشأن سلامة أطفالهن. إحداهن تقول إنها قدمت تقارير طبية تتعلق بمرض معدٍ لدى زوجها السابق، وطلبت إجراء تحقيق اجتماعي، لكنها واجهت رفضاً بحجة عدم المساس بسمعة الرجل. إذا صحت هذه الشهادة، فإننا أمام فضيحة في ترتيب الأولويات: سمعة الرجل قبل سلامة الطفل، واعتبار الأب قبل فحص الوقائع، والامتياز الذكوري قبل حق الإنسان في الحماية.

وتروي أم أخرى أنها خسرت حضانة طفلها رغم مخاوفها بشأن تعاطي الأب المخدرات ووضعه الصحي. هذه رواية تحتاج إلى تحقيق جدي، لكن السؤال الذي تطرحه لا يمكن تجاهله: لماذا تجد الأم نفسها مضطرة إلى خوض معركة لإثبات أن الطفل قد يكون في خطر، بينما تُعامل أهلية الأب كما لو أنها أمر مفروغ منه؟ إن السلطة الأبوية لا تعمل فقط عبر النصوص التي تمنح الرجل حقوقاً إضافية. إنها تعمل أيضاً عبر الشك في المرأة، وتخفيض قيمة شهادتها، واعتبار خوفها عاطفة لا دليلاً، وأمومتها ادعاءً يحتاج إلى إثبات.

في هذا النظام، لا يكفي أن تكون الأم هي التي رعَت الطفل، وأطعمته، ومرضت معه، وسهرت على حياته. عليها أيضاً أن تثبت أمام المحكمة أنها تستحق البقاء معه. أما الرجل، فقد يستطيع العودة إلى حياة الطفل عبر بوابة قانونية، حتى لو كان غائباً عن مسؤولياته اليومية. هذه ليست مساواة بين طرفين؛ إنها إعادة توزيع للسلطة لمصلحة الطرف الذي يمتلكها أصلاً.

تتحدث بعض الأمهات عن آباء غادروا حياة أطفالهم، ولم يتحملوا مسؤوليات الرعاية أو الإنفاق، ثم عادوا للمطالبة بالحضانة. وتعتقد بعض الأمهات أن هذه المطالبات تُستخدم للانتقام منهن بعد الانفصال. لا ينبغي تحويل هذه الشهادات إلى أحكام عامة على جميع الآباء، ولا بد من فحص كل قضية وأدلتها. لكن من الخطأ أيضاً التعامل مع هذه الروايات باعتبارها مجرد نزاعات شخصية لا علاقة لها بالبنية الاجتماعية. فالطلاق لا ينهي دائماً سلطة الرجل على المرأة. أحياناً يمنحه القانون وسيلة جديدة لممارسة هذه السلطة. وتطبيق مادة " الاثر الرجعي" التي تمنح للرجل، تضمن هذه الهيمنة للرجل حتى بعد انفساخ العقد والطلاق. قد لا يستطيع الرجل فرض إرادته على زوجته السابقة في حياتها اليومية، لكنه يستطيع استخدام الطفل لإبقائها تحت الضغط. يستطيع أن يجعلها تعيش في خوف دائم من فقدان حضانته، وأن يحوّل الأمومة إلى نقطة ضعف، وأن يمدّ علاقته السلطوية بها إلى ما بعد انتهاء الزواج. هكذا تتحول الحضانة إلى امتداد للعلاقة الأبوية، لا إلى مسألة تتعلق بحقوق الطفل. حين يُستخدم الطفل لمعاقبة المرأة، فإن القانون لا يحمي الأسرة؛ إنه يحمي سلطة الرجل بعد انهيار الأسرة.

السؤال السياسي الذي ينبغي أن يُطرح على الأحزاب الإسلامية الشيعية ليس عن تفسير فقهي هنا أو مادة قانونية هناك. السؤال هو: أي مجتمع تريد هذه الأحزاب أن تنتج؟ مجتمع يتعلم فيه الطفل أن الرجل صاحب القرار، وأن المرأة خاضعة؟ مجتمع تُختزل فيه الحقوق إلى واجبات، وتُختزل فيه حرية النساء إلى ما تسمح به المؤسسات الدينية؟ مجتمع يتعلم فيه الناس أن العدالة تتوقف عند حدود المذهب، وأن المساواة يمكن التضحية بها لصالح التقاليد؟

إن القوانين لا تنظم الحاضر فقط، إنها تساهم في تشكيل الوعي الاجتماعي. الطفل الذي ينشأ في ظل قانون يمنح الأب سلطة أوسع لمجرد كونه أباً لا يتعلم المساواة. والفتاة التي ترى أمها تُحرم من حقوقها لا تتعلم أن القانون يحميها. إنها تتعلم أن حقوقها قابلة للسحب، وأن حياتها قد تكون رهينة إرادة رجل أو قرار قاضٍ أو نص ديني. هذا هو الجانب السياسي الأخطر: القانون لا يعاقب النساء وحدهن، إنه يربي المجتمع على قبول دونيتهن.

لا يمكن تحرير النساء دون مواجهة الدولة التي تنتج اضطهادهن

من الخطأ اختزال قضية المدونة الجعفرية في خلاف بين رجال دين، أو في نقاش حول صلاحية مادة قانونية. إن القضية تتعلق بطبيعة الدولة نفسها، وبمن يمتلك سلطة تعريف الحقوق وتحديد حدود الحرية. الدولة التي تمنح المؤسسات الدينية سلطة على الحياة الخاصة ليست دولة محايدة. والدولة التي تضع النساء تحت وصاية قانونية ليست دولة مساواة. والدولة التي تجعل حقوق الأطفال مرتبطة بمذهب أو جنس أو موقع داخل الأسرة لا تحمي حقوق الإنسان، إنها تقسم البشر إلى أصحاب امتيازات وأصحاب حقوق منقوصة. ولهذا لا يكفي الاعتراض على المدونة الجعفرية وحدها. ولا يكفي الدفاع عن قانون الأحوال الشخصية رقم 188 باعتباره الحل النهائي.

إن قانون 188، رغم أهميته التاريخية، لا ينبغي أن يكون سقفاً لا يمكن تجاوزه. المطلوب هو قانون مدني للأحوال الشخصية، قائم على المساواة الكاملة بين النساء والرجال، وعلى حرية الفرد، وعلى استقلال الطفل وحقه في الحماية والرعاية، بعيداً عن الانتماء الديني والطائفي. لا نريد استبدال تمييز بتمييز آخر. ولا نريد أن تكون المرأة أقل اضطهاداً فحسب. نريد إنهاء الأساس القانوني والاجتماعي الذي يجعلها خاضعة للرجل.

قد يطالب البعض بتعديلات جزئية، أو باستثناءات، أو بتحسينات في إجراءات المحاكم. هذه المطالب قد تخفف معاناة بعض النساء، لكنها لا تكفي إذا بقي جوهر النظام قائماً: الرجل صاحب السلطة، والمرأة موضع الوصاية، والطفل موضوعاً للنزاع. إن المشكلة ليست فقط في قاضٍ لم ينصف أماً، بل في قانون يضعها في موقع أضعف. وليست فقط في أبٍ أساء استخدام حقه، بل في بنية قانونية تسمح بتحويل الحضانة إلى أداة للهيمنة. وليست فقط في حزب ديني يفرض تشريعاً، بل في دولة تمنح الدين سلطة سياسية على الحقوق الأساسية. لا يمكن تحقيق المساواة عبر التفاوض الدائم مع من ينكرونها. ولا يمكن تحرير النساء عبر طلب الرحمة من المؤسسات التي تعيد إنتاج إخضاعهن. إن حقوق النساء ليست منحة من البرلمان، ولا هبة من القضاء، ولا تنازلاً من رجال الدين. إنها حقوق يجب انتزاع الاعتراف بها، وحمايتها من كل سلطة تريد تحويلها إلى امتياز مشروط.

البقية على الصفحة الرابعة

بصدد النظام الرأسمالي والنزعة الذكورية!
(بودكاست أمان مع "فارس محمود")
الجزء الثالث

أبرار وادي: بدأ النظام الرأسمالي بالتشكل في أوربا بين القرنين السادس والسابع عشر مع تراجع الاقطاع واتساع التجارة العالمية وتراكم الرأسمال. وترسخ مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حين غدا العمل المأجور والإنتاج من أجل الربح والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساس الذي يُقام على أساسه الاقتصاد الحديث. قدمت الرأسمالية نفسها ومعها أبواب التعليم والعمل المأجور ومنحت الكثير من الدول النساء حقوق قانونية وسياسية لم تكن موجودة سابقاً.

لكن هذه التحولات لم تؤدي الى إنهاء جذور اللامساواة بين الجنسين. لم يجعل دخول النساء لسوق العمل الرأسمالي النساء متساويات مع الرجال، بل ضاعف الاستغلال عليهن بطرق عدة منها فجوة الأجور بينهن وبين الرجال، بالإضافة الى فرص الترقية المحدودة، وظروف العمل وساعاته. فالرأسمالية ليست نظام إقتصادي، بل مجتمع طبقي سيقوم على تراكم الثروة من خلال استغلال الأغلبية. وظفت واستفادت من النزعة الذكورية والعنصرية والاستعمار كي تخدم مصالحها الاقتصادية وتستفاد من أشكال مختلفة مثل العنف والهيمنة و لضبط علاقات السلطة سواء عبر تكريس الأجواء الجندرية واستغلال النساء والفئات المهمشة أو استغلال ونهب الشعوب سيما دول الجنوب العالمي.

في البداية، فارس، كيف يستفيد النظام الرأسمالي اليوم بشكل مباشر من استمرار التمييز الجندري؟

فارس محمود: ان المسألة الاساسية في قضية المرأة والتمييز ضد النساء او اي شريحة اخرى في المجتمع مثل المهاجرين، "السود" او حتى كبار السن (ما فوق سن التقاعد) او الشباب هي تحقيق اعلى قدر ممكن من الربح. ان تقسيم الطبقة العاملة الى اصناف يضعف الطبقة العاملة ويخلق التفرقة والمنافسة بين تلك الاقسام مما يساعد على خفض اجور ومستحقات شرائح واسعة بشكل اكبر. الموضوع مهم جدا عندما يأتي على المرأة من اجل تبرير هذا الانقسام، تأتي البرجوازية ومفكريها بأيدولوجيات ونظريات وتفاسير تقوم عبر النظام الابوي بتبرير فرض الدونية على المرأة.

لاحظي اننا نتحدث عن نصف المجتمع البشري، أي ما يقارب 4 مليارات انسان، بوصفهم نساء من ناحية الجنس. ولهذا فنحن نتحدث عن أمر هائل. ولهذا للنظام الرأسمالي مصلحة جدية بسلب أكثر ما يمكن من المكتسبات والحقوق تحت يافطة او تصنيف "امرأة" أو "نساء" لتصبح ارباح. إن توظيف الذكورية يدر عليه أرباحا بأرقام فلكية وخيالية. إن محور حركة الرأسمال واساس وجود الرأسمال هي الربح والربحية، وبدون الربح وفائض القيمة لا تبقى رأسمالية من الأساس. البرجوازي "الشاطر" هو الذي ينتزع أكبر نسبة أرباح من نفس نسبة الرأسمال.

اذا ما تعرف وتدرك كيف يتحرك المجتمع البشري ونظامه الاقتصادي والسياسي، الراسمالي، يصعب عليك فهم قضية وظلم المرأة وإضطهادها، ناهيك عن الرد على أوضاع المرأة ومعرفة سبل تحقيق حريتها وتحررها ومساواتها.

من أوضح أشكال هذا التمييز الذكوري هي التمييز في العمل، فرض أجور للنساء اقل من الرجال على المهام المتماثلة. "الفجوة في الأجور" بين النساء والرجال تصل الى 15-20%، حسب تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية العمالية والنسوية، وتحديداً تستلم النساء اجور بمعدل 77 دولار مقابل 100 دولار للرجل، اي بفرق ما يقارب 23 دولار عن كل 100 دولار يستلمه الرجل. هل تعرفون كم هذه الفجوة كبيرة؟! تعرفون كم من تريليونات الدولارات توفر سنوياً للرأسماليين؟! أرقام خرافية! ان هذا يجري في قلب العالم المعاصر اليوم للأسف.

كما انه في أوضاع الأزمات الإقتصادية، وعالم الرأسمال هو عالم الأزمات الاقتصادية المتكررة، أول من يُطرد من العمل هم النساء، وذلك بحجة إن راتبهم ودورهم بالعمل " ليس رئيسياً"، "ثانوي"، "تكميلي" للبيت، فالراتب الراتب هو راتب الرجال، المعيل، "رب العائلة"، أترك الآن هذا المصطلح وقباحته وذكوريته جانباً. إن النزعة الذكورية تتجلى في "تسفيه" عمل المرأة و"التقليل" من أهمية أعمال النساء بوصفها غير ذات أهمية بعبارات من مثل "ماذا يعملن برواتبهن؟!"، "رواتبهن لهن فقط، لمكياجهن وملابسهن و عطورهن وتسريحاتهن والخ"! كم هذا العالم ظالم؟! مئات الملايين من النساء هن من يعيلن عوائلهم، عشرات الملايين هن معيلات وحيدات" والخ.

بدون النزعة الذكورية لا يمكن لهم بسهولة انتاج هذه الهراء والغثيان!

جانب آخر هو تقسيم الاعمال بالعمل، تقسيم العمل الى "قطاع أولي" (رجالي) و"ثانوي" (نسائي). و يتم الدفع بالنساء نحو وظائف الخدمات والرعاية والتعليم، وهي قطاعات تُقوَّم اجتماعياً على أنها "مشاعر" وليست "مهارات"، مما يسمح للرأسمالي بدفع أجور أقل، وبالتالي زيادة معدل الربح.

من جهة أخرى، أن هذا الفرق بالأجور ضروري جداً للرأسماليين في صراعهم مع العمال. فأمام اي مطلب للعمال بزيادة الأجور، فإن أول شيء يهددونهم به هو جلب وتوظيف النساء باجور اقل من العمال الرجال. ولهذا يتحول الأمر عملياً الى "كسر إضراب"، وبالتالي، شق صفوف الطبقة العاملة عبر هذه القناة: جنس البشر! اي "الفرق بالأجور" أداة مهمة لكبح الاجور. وهذا التنافس يضعف من قوة الطبقة العاملة والاتحادات العمالية ووحدتها، ويضع عراقيل أمام العمال للمطالبة بحقوقهم. بالأخص اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاجور هي اكبر بند من بنود المصروفات لاي شركة!

بالإضافة الى كونهن جيش احتياطي من العمالة. في اوقات الازدهار يتم استقطابهن، وفي ايام الازمات أول من يطردوا، واستخدامهن وسيلة للضغط على الطبقة العاملة واجورها ومطالبها.

جانب أخر من ذلك هو "العمل الرعائي"، الذي يتم تصويره بوصفه "واجب فطري" للمرأة، اي عمل غير مدفوع الأجر للمرأة التي تقوم بكل شيء يتعلق بالمنزل وهدفه تأمين وضع مريح للعامل "المتعب" من العمل، من طعام، سكن مرتب، بيت نظيف، تربية الأطفال وتامين حاجات كبار السن من متابعة وضعهم الصحي وأدويتهم ومستشفياتهم والخ الى توفير وضع عاطفي ومعنوي للرجل وباقي افراد العائلة. للبرجوازية مصلحة في اشاعة وتعميق هذا التصوير الذكوري بان هذا العمل بوصفه واجب "فطري" للمرأة.

اي نظام طبقي يقسم البشر الى قلة صغيرة تتحكم بالاقتصاد، وبالتالي تتحكم بكل شيء، واغلبية كبيرة معدومة، يخلق تراتبية في كل ميدان في المجتمع و يعيد انتاج كل الايدولوجيات والافكار التي تبرر هذه التراتبية. لهذه التراتبية عواقب غير محدودة بما فيه ظواهر تهز الضمير الانساني مثل الاعتداءات الجنسية، التحرش الجنسي ضد النساء، بيع الجنس، تجارة الرقيق الابيض، العنف المنزلي، التحكم بالملابس الى تقييد الحريات الاجتماعية والفردية الخ. ان ظواهر مثل جيفري ابستين وبيل كوسبي والاف القضايا التي نسمع عنها في الاعلام وما تقوم به طالبان في أفغانستان والجمهورية الاسلامية في ايران وغيرها هي كلها في الاساس نتاج هذه التراتبية التي لها اساس اقتصادي .

مثلاً، فيما يتعلق بميدان التجارة الجنسية والرقيق الابيض الذين لا يمكن تصورهما دون وجود هذه النزعة الذكورية. حسب التقديرات، ان تجارة الجنس الرسمية، الرسمية فقط، وأغلب هذه التجارة غير رسمية، تصب 200 مليار دولار سنوياً بالعالم في جيوب الرأسماليين!!! وحسب تقديرات "التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية"، فان العوائد الاجمالية من جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال تصل الى 498 مليار دولار، والان مع التطور الرقمي تصل ارقام تجارة الافلام الاباحية والمحتوى المخصص للبالغين الى 100 مليار دولار سنوياً. المرأة هي محور هذه التجارة، بوسعكم ان تتصوروا حاجة الرأسمال لهذا القطاع ولدونية المرأة!

يُقال ان العالم بني على اكتاف العمال، بكلا الجنسين، إن هذه حقيقة. ولكن الحقيقة الاكثر سطوعاً هو إنه بني على اكتاف وظلم وقهر المرأة في الواقع!

جانب آخر من القضية هو الادوار النمطية للمرأة وحصر قيمة المرأة في مظهرها وادوارها النمطية ووضع معايير صارمة لـ"الجمال والانوثة"، وبالتالي تنفق النساء ما يقارب 80 مليار دولار سنوياً فقط على عمليات التجميل الجراحية. بالإضافة الى ما يسمى الاستهلاك "المُوجّه". فالتمييز يُنتج "أسواقاً وردية" و"زرقاء"، مما يضاعف الإنفاق الاستهلاكي (منتجات تجميل، موضات، أدوات منزلية) التي تحقق أرباحاً طائلة وكذلك خلق شعور المرأة المستمر بـ"عدم الكفاية" تعتمد على استمرار الهوية الجندرية التقليدية. فبدون الاخيرة يصعب تحقيق هكذا ارباح!

ويعتبر السوق ان المرأة هي "جسد مهدد" بالحمل والانقطاع، محور ذهنه ان الوظيفة الاساسية للمرأة هي المنزل، ولهذا لا ينفق الرأسمالي عليها للتدريب وتطوير امكانياتها ومؤهلاتها، ويدفع لها اجرا قليلا من البداية لتبرير هذا. كما نرى سيادة ثقافة "الرجولة" في ساعات العمل. فان ساعات العمل الإضافية والتنقلات والسهر في الاجتماعات صُممت على قياس رجل لديه زوجة في المنزل تدير كل شيء. المرأة التي لديها المؤهلات ذاتها تواجه صعوبة في هذا النموذج، فتعتبر "أقل إنتاجية" رغم تماثل الشهادات، مما يمنع ترقيتها ويُبقيها في الرواتب الدنيا.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

الشيوعية: الحركة الحية للإنسانية من أجل حياة أفضل!
الشيوعية تعني الإنسانية؛ والإنسانية تعني الشيوعية!

ابراهيم حسين



غالبًا ما كان يُنظر إلى هذه الاطروحة، سواء داخل الحركة اليسارية أو خارجها، على أنها نوع من الأوهام الغريبة. لو قال احدا إن فرضية الشيوعية بسيطة؛ اذ ان فرضية الشيوعية هي الإنسان نفسه الذي يعيش في جسد وضمير البشرية، وليست مجموعة من الأوامر أو الظواهر الغريبة أو سلسلة من الأحكام حول تاريخ البشرية ومصيرها؛ بل هو الإنسان نفسه الذي يعيش على هذا الكوكب في هذه المرحلة التاريخية، والذي، منذ لحظة استيقاظه، يسعى جاهدًا لجعل يومه الحالي أفضل من يومه السابق، وغده أفضل من يومه الحالي، لصرخ في وجهه وتم ادانته بمجموعة من الاحكام الأيديولوجية ليست ذات صلة.

كما ان الشيوعية ليست هذا التبسيط اليساري للحرمان الإنساني؛ إنها ليست مجرد إحصاء لمعاناة البشر دون تحديد الحل؛ وإن قيل إن الحل هو الثورة. الشيوعية هي الحركة الحية للإنسانية المعاصرة، التي لا تريد حياة أفضل فحسب، بل تجاهد لتحقيقها كل يوم، وكل ساعة، وكل لحظة، فرديًا وجماعيًا؛ سواء في الحركات الكبرى، أو الإضرابات، أو الانتفاضات، أو داخل الأسرة، أو حول مائدة الطعام، أو في الحياة اليومية.

هذه هي الديناميكية الحية لأي تقدم بشري حتى الآن؛ أي مستوى من الرخاء، أو الحضارة، أو الحقوق المدنية، وكل درجة من درجات الحرية التي حققها الإنسان والمجتمع اليوم.

الشيوعية هي هذا النضال الحي من أجل حياة الإنسان ومصيره؛ إنها صراع اجتماعي وجودي لم يُحسم بعد، الذي هو ديناميكية التاريخ ومصدر أي تغيير في الحياة.

فرضية هذه الشيوعية بسيطة في هذا المعنى؛ بسيطة بقدر السخط الذي يشعر به الإنسان المعاصر تجاه أسلوب حياته في النظام الطبقي الحالي، في نظام العمل المأجور. انها بسيطة بقدر تعلق الانسان بالحياة ، واهتمامه بحياته ومصيره، وبسيطة بقدر حبه للحرية والحياة. إنها بسيطة بقدر اهتمامه بمصيره، وبسيطة بقدر حبه لحريته وحرية بني جنسه؛ وبسيطة بقدر كراهية الإنسان المعاصر للفقر، والظلم وعدم المساواة اللذين يعيش في ظلها، وباختصار، بنفس الكراهية والاشمئزاز البسيطين اللذين يكنهما الإنسان المعاصر لعبودية العمل المأجور.

في القرن الماضي، سعت هذه الحركة العالمية لتحرير الإنسان إلى تحقيق النصر عبر البلشفية واللينينية؛ فوصلت الى السلطة السياسية واصبحت أقوى حركة سياسية في ذلك الوقت، وقادت ثورة عمالية. لكنها لم تُحقق هدفها الرئيسي المتمثل في إلغاء عبودية العمل المأجور وإرساء اقتصاد اشتراكي وعلاقات إنتاج اشتراكية.

واليوم، مع مستوى القوة الإنتاجية الذي وصلت إليه البشرية، ومع الإنجازات المذهلة التي حققتها في مجال التقنيات والتكنولوجيا الذكية، ومع الشغف والحماس للحياة اللذين يتمتع بهما الإنسان المعاصر واللذين يتجسدان في الحركة العالمية للبشرية اليوم، في قلب الحضارة وفي صميم الحضارة الإنسانية في أوروبا تقول الشيوعية العمالية، التي اتخذت من برنامج "عالم أفضل" راية لنضالها لجيلينا: هكذا، هذه البشرية يمكنها ان تحقق النصر، يمكننا أن نأمل في نصر سياسي اشتراكي وعمالي.

لكن هذا لا يحدث تلقائيًا؛ ولا يمكن تحقيقه بمجرد إعلان مجموعة من الأحكام حول الحاجة إلى ثورة عمالية وحزب عمالي شيوعي. بل يتطلب الأمر جيلاً وأشخاصاً عظماء يدركون نقطة التحول التي حدثت في الوعي البشري اليوم، ويدركون خصائص هذا الفضاء الجديد، وتتحرر من الفهم اليساري الهامشي في العالم، وإدراك الإمكانات الهائلة للمجتمع الإنساني المعاصر، لتحويل الشيوعية العمالية الحقيقة الى القوة العظيمة لهذا العصر وان ينخرطوا وعلى نطاق واسع وبآليات اليوم لتغيير العالم، في النضال من أجل السلطة ومصير المجتمع، وان تصبح خيارًا سياسيًا حقيقيًا للبشرية.

إنها مهمة عظيمة، بل لعلها أهم مهمة تقع على عاتق الشيوعيين والشيوعيات في عصرنا الراهن. فالعالم، والجماهير العاملة والكادحة على وجه الخصوص، بحاجة إلى شيوعية وشيوعيين قادرين على أن يكونوا صوتها السياسي ورايتها الواقعية، وأن يجسدوا مطاليبها وتطلعاتها وحركتها من أجل التغيير. إن البشرية اليوم تناضل من أجل أن تمسك بزمام مصيرها، وتتحرر من الفقر والظلم والاستغلال، وتسعى إلى المزيد من الحرية والسعادة.

وباختصار، إنها حركة البشرية المعاصرة ومطالبها الراهنة للتحرر من عبودية العمل المأجور ونظام الاستغلال.

احتاج هذا العالم والجماهير العمالية والكادحة في كل وقت إلى تلك الشيوعية التي ليست قادرة فقط على السعي لتحقيق ذلك الانتصار السياسي والاشتراكي والطبقي، بل قادرة أيضًا على منع الأحزاب والحركات السياسية والأيديولوجية للبرجوازية من أن تتمكن مرة أخرى من خداع الطبقة العاملة العالمية وجماهيرها المحرومة.

"العالم، والجماهير العاملة والكادحة على وجه الخصوص، بحاجة إلى شيوعية وشيوعيين قادرين على أن يكونوا صوتها السياسي ورايتها الواقعية، وأن يجسدوا مطاليبها وتطلعاتها"

تتمة كيف خذل القضاء العراقي الأمهات...

العدالة ليست تطبيق النص، العدالة هي تحرير الإنسان من الظلم

حين يقول القاضي إنه يطبق القانون، يجب أن نسأله: وهل القانون عادل؟ وهل العدالة تعني أن تنفذ النص حتى لو سحق حياة طفل أو حوّل الأمومة إلى امتياز قابل للسحب؟ إن القضاء الذي لا يرى سوى النص، ولا يرى علاقات السلطة التي ينتجها النص، يصبح جزءاً من جهاز إعادة إنتاج الظلم. ليس المطلوب قضاة أكثر تعاطفاً فقط. المطلوب قانون لا يميز بين النساء والرجال. وليس المطلوب أن يُسمح للأمهات بالدفاع عن أطفالهن في ظل قواعد ظالمة المطلوب إزالة القواعد التي تجعل الدفاع عن الأطفال معركة ضد الأم نفسها. إن خذلان الأمهات ليس حادثاً عرضياً في نظام عادل. إنه علامة على نظام يحتاج إلى إعادة النظر في أساسه. لا نريد عدالة أبوية أكثر لطفاً. نريد العدالة التي تنهي سلطة الأب بوصفها امتيازاً قانونياً. نريد دولة تحمي حرية الفرد وتعامله على أساس متساو بغض النظر عن جنسه. ولا نريد قانوناً يقرر من يستحق الطفل بناءً على جنس الوالد أو مذهبه أو موقعه الاجتماعي. نريد قانوناً يرى الطفل إنساناً، ويرى المرأة إنساناً، ويرى الرجل إنساناً، ولا يمنح أحداً سلطة على الآخر لمجرد أنه رجل.

إن المعركة ضد المدونة الجعفرية ليست معركة ضد مادة قانونية. إنها معركة ضد الطائفية السياسية، وضد السلطة الأبوية، وضد تحويل الدين إلى أداة حكم، وضد نظام يريد أن يجعل النساء مواطنات من الدرجة الثانية. لن تتحرر النساء ما دامت الدولة تحرس سلطة الرجال. ولن تتحقق العدالة ما دام القانون يعامل المساواة باعتبارها تهديداً للنظام الاجتماعي. والسؤال الذي يجب أن يبقى مفتوحاً أمام المجتمع العراقي ليس: كيف نخفف آلام الأمهات داخل هذا النظام؟ بل: لماذا نقبل بنظام يجعل آلامهن جزءاً من طريقة عمله؟